

كلمة وفد المملكة العربية السعودية
الدورة الحادية والثلاثون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الأمم المتحدة
فيينا ١٦-٢٠ مايو ٢٠٢٢

*البند (٥) المناقشة الموضوعية بشأن تعزيز استخدام الأدلة الرقمية في العدالة الجنائية ومكافحة الجرائم السيبرانية، بما في ذلك الاعتداء على القاصرين واستغلالهم في أنشطة غير مشروعة باستخدام الإنترنت.

شكراً السيد الرئيس،

بداية أتقدم لسعادتكم باسم وفد المملكة العربية السعودية بخالص التهئة بمناسبة انتخابكم وأعضاء المكتب الموقرين؛ متمنين لكم التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

تؤكد حكومة المملكة على أهمية الموضوع المحوري لهذه الدورة، وترى أنه في ظل التطور الهائل والسريع للتكنولوجيا الحديثة لا سيما في مجالي الاتصالات والمعلومات، أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لها، من تلك التدابير: مواءمة التشريعات والقوانين الوطنية، وبناء قدرات هيئات إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة الجنائية، والوقائية، ووضع صكوك دولية جديدة، وإقامة آليات سريعة للتعاون الدولي والحصول على الأدلة الإلكترونية الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية وتبادلها.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

تؤكد حكومة المملكة على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً لها. وأن حرية التعبير تُشكل واحداً من الأسس الجوهرية للمجتمع، وأحد الشروط الأساسية لتقدم وتنمية الإنسان، إلا أن الإباحية ليست حرية، ومن الخطأ النظر إلى مبدأ حرية التعبير على أنه مبدأ مطلق بلا قيود، خاصة إذا تعدت حرية التعبير على حق الطفل في الحياة من خلال استغلاله جنسياً أو هددت سلامته وصحته النفسية

والجسدية، وتتعهد المملكة بمواصلة إنزال العقوبات الرادعة على جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، ومنع إزالة المحتوى وإلقاء القبض على المذنبين المشتركين في إنتاج ونشر صور الاعتداء الجنسي على الأطفال، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية والمساعدة والدعم في معاملة الأطفال الضحايا وفقاً لمصالح الطفل العُليا، كما أن المملكة تسعى لإنشاء قاعدة بيانات وطنية لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وربطها بقواعد بيانات المنظمات العالمية التي تُعني بجرائم الأطفال عبر الانترنت وبخاصة منظمة الإنتربول للمساعدة في التعرف على الضحايا وحمايتهم والملاحقة والقبض على الجناة، وبناء القدرات الفنية والقانونية لمكافحة جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت. وتُعتبر المملكة عن استيائها إزاء الاعتداء المستمر والاستغلال الجنسي الذي يتعرض له الأطفال عبر شبكة الإنترنت لإشباع الرغبات الجنسية والربح المادي للمستغلين، والتي تتسبب في ضرر لا يمكن قياسه للأطفال، ويتضاعف هذا الضرر باستمرار تداول صور الاعتداء عليهم عبر الإنترنت، وأن هذا الاستغلال لا يمكن وقفه إلى من خلال العمل المشترك تماماً كما يتصرف مرتكبي هذه الاعتداءات عبر الحدود الوطنية واستخدامهم للتكنولوجيا المتطورة وتعاونهم وتبادلهم للمعلومات، وبهذه المناسبة فإن المملكة تدعو الدول المشاركة للعمل معاً لتعزيز قدراتها الوطنية والدولية لمحاربة ووقف هذه الأعمال غير الأخلاقية، وبناء إطار تعاوني مع جميع مقدمي خدمة الإنترنت للتأكد من أن هذه الخدمات لا تستخدم بصورة سيئة لإيذاء الآخرين بما في ذلك الطفل والأسرة والمجتمع، كما تدعو لبذل الجهود للتصدي لكافة أبعاد هذه الجريمة، وبناء نظام بيئي من شأنه أن يجعل أطفالنا أكثر أماناً.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

أن حكومة المملكة استشعاراً منها لخطورة هذه الجريمة وخسائرهما الفادحة وسرعة انتشارها، قامت باتخاذ عددٍ من التدابير التشريعية والإدارية والآليات في

سبيل مكافحة الجرائم المعلوماتية بأنواعها وأنماطها وأشكالها المختلفة، من ذلك، إقرار نظام التعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى ضبط التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية، وتنظيمها وتوفير إطار نظامي لها، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الذي يهدف إلى الحد من وقوع الجرائم المعلوماتية، وقد حدد عدداً من أنماط ونماذج الجريمة المعلوماتية. إضافة إلى انضمام المملكة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، إيماناً منها بأهمية مكافحة تلك الجرائم وضرورة تبني سياسة جنائية مشتركة تهدف إلى حماية المجتمع منها.

لقد أدركت حكومة المملكة أهمية مواكبة التطورات الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي وما انطوى عليه ذلك من تحولات هيكلية في البيئة التنافسية والاستثمارية لهذا القطاع، وما تتطلبه هذه التطورات من إحداث تغييرات جوهرية في البنية التحتية والتنظيمية لقطاع الاتصالات في المملكة، وفي ضوء هذا الاهتمام أنشأت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة في مجال الاتصالات، وخلق بيئة تنافسية على أسس من العدالة والشفافية ينبثق عنها توفير خدمات اتصالات شاملة بجودة عالية وبأسعار مناسبة وتفعيل دور القطاع الخاص وتحفيز استثماراته في هذا المجال.

وقيام القطاع المصرفي - الذي يعتمد على وسائل التكنولوجيا والتقنية الحديثة - بجهود ملموسة من خلال تحصين أنظمة المصارف المعلوماتية الداخلية، واستخدام أفضل برامج الحماية المتوافرة على مستوى العالم، وتوعية مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى خطورة الجرائم المعلوماتية بهدف الرفع من مستوى الوعي بسبل المكافحة والوقاية والعلاج.

كما قامت حكومة المملكة بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني التي تهدف إلى تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، مراعية في ذلك الأهمية الحيوية المتزايدة للأمن السيبراني في حياة المجتمعات، ومستهدفة التأسيس

لصناعة وطنية في مجال الأمن السيبراني تحقق للمملكة الريادة في هذا المجال انطلاقاً مما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠. إضافة إلى تأسيس الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة - وهي مؤسسة وطنية تعمل تحت مظلة اللجنة الأولمبية السعودية - الذي يسعى لبناء قدرات محلية واحترافية في مجال الأمن السيبراني وتطوير البرمجيات بناءً على أفضل الممارسات والمعايير العالمية، للوصول بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في صناعة المعرفة التقنية الحديثة.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

إن غياب الهوية الرقمية في العالم الافتراضي، واستخدام محددات هوية وبيانات وهمية، وانتحال هويات آخرين على الإنترنت؛ أدى بشكل كبير إلى صعوبة الوصول إلى مرتكبي هذه الجرائم وتطبيق الإجراءات القانونية عليهم، وإضافة إلى التعدد والتنوع بين البلدان في التشريعات والقوانين التي تعاقب على السلوك الإجرامي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأن كل ما سبق سهّل على مرتكبي هذه الجرائم استغلال الثغرات القانونية بين الأقاليم والدول، وصعّب على الحكومات والجهات الأمنية مهمة تتبعهم والقبض عليهم، مما يستدعي تعزيز التعاون بين الشركات والمنصات الرقمية مع السلطات القانونية وسلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في إعداد سياسات وقائية واستباقية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية.

ختاماً السيد الرئيس،

تتوه حكومة المملكة بالعمل الجيد والأنشطة والبرامج المتميزة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وعلى إسهاماته وجهوده في دعم وتعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة بكافة أشكالها، والشكر والتقدير موصول للأمانة والسكرتارية والمترجمين على الجهود المبذولة.

شكراً السيد الرئيس.